

حكايات

النقل ستمنح براءة ذمة المرور قريباً

٤,١ مليارات إيرادات نقل ريف دمشق خلال ٢٠١٨

| محمود الصالح

كشفت مدير النقل في ريف دمشق محمود زيتون عن تسجيل ٢٤٣١٧٥ آلية في مديرية نقل ريف دمشق حتى تاريخه فيما بلغت الرسوم التي تم تقاضيها عن الأعمال والخدمات التي تقدمتها المديرية خلال العام الماضي ٤١٢٨٩٤١٣٠٩ ليرات سورية. وأكد زيتون أنه تم تأمين واعتماد البريد الإلكتروني (الإيميل) والذي يعتبر خطوة رائدة وفكرة نوعية في آلية العمل، والتواصل مع جميع المديريات، حيث قامت المديرية بإحداث شعبة خاصة بالإيميل وتدريب العاملين وتطوير مهاراتهم ودعم هذه الشعبة بأحدث الأجهزة والطابعات. هذا بخلاف من الإجراءات والمراجعات على المواطنين، كما تم تطوير برنامج الحجوزات المالية الذي أنهى بدوره عملية التشابه بالأسماء على جميع المديريات ما خفف معاناة الأخوة المواطنين. وتمت الاستفادة من إنشاء الموقع الإلكتروني في الوزارة حيث يمكن لأي مستخدم لشبكة الإنترنت الاستعلام من مركبته من مراجعة مديرية النقل مما يوفر الوقت والجهد على الأخوة المواطنين.

زيتون: تسجيل ٢٤٣ ألف آلية حتى نهاية العام الماضي

والسرقة من قبل العصابات الإرهابية المسلحة، وعادت المديرية إلى العمل في مقرها في حرستا. وعن خطط وبرامج المديرية للعام الحالي قال زيتون: وضعت المديرية برامج وخططاً مستقبلية تسعى لإنجازها في عام ٢٠١٩ من أهمها العمل على تطوير برنامج الدور الإلكتروني في المعاملات عن طريق تأهيل وتدريب جميع العاملين على أي معاملة يمكن أن تطلب منهم (ترسيم- فراغ- كشف- اطلاع...).

وأشار إلى أن المديرية تسعى لتأمين الطاقة الشمسية حيث يتم الاستغناء عن الكهرباء العادية والمولدات وهذا يعود بالفائدة الكبيرة على المديرية ويوفر في النفقات (رسوم الكهرباء والمأزوت...). وتضع المديرية خطة مستقبلية لإنجاز ربط معلوماتي مع وزارة العدل (كتاب العدل) مما يسهل عملية المطابقة وخاصة الأحكام القضائية والوكالات. وتم منذ أيام الربط الحاسوبي (المعلوماتي) مع فرع مرور ريف دمشق وقريباً سيتم الاستغناء عن براءة ذمة المرور وستتخذ الخطوة من قبل المديرية.

| محمد منار حميجو

أقر مجلس الشعب مشروع القانون المتضمن تصديق العقد بين المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية وشركة «إس تي جي» انجينييرينغ الروسية لاستثمار معامل الشركة العامة للأسمدة بحمص. وخلال جلسة المجلس أمس تلقى العديد من النواب جوابية على أسئلتهم لبعض الوزارات حول مواضيع مختلفة منها جواب وزارة الاقتصاد على سؤال النائب مجيب الرحمن الدندن حول عدم السماح لأعضاء مجلس الشعب باستيراد السيارات السياحية فأكد كتاب صادر عن الوزارة أنه يتم حالياً الترتيب في استيراد السيارات السياحية في ظل سياسة التشديد والحفاظ على القطع الأجنبي.

وأشار الكتاب الذي تلاه أمين سر المجلس إلى قرار مجلس الوزراء المرفق معه محضر اجتماعات لجنة متابعة البرامج والسياسات والاقتصادية والذي قرر نتيجة المناقشات الترتيب حالياً في إجراء أي تعديل على القوانين والمراسيم التي تسمح باستيراد السيارات الحالية واستمرار العمل وفق ما هو معمول به حالياً. ورد النائب الدندن على كتاب وزارة الاقتصاد بقوله: اللجنة الاقتصادية صدرت قراراً إدارياً بوقف استيراد السيارات وبكل الأحوال لا يحق لها بذلك أن توقف العمل بقانون نافذ بهذا

«الشعب» يقر مشروع قانون لاستثمار معامل شركة الأسمدة مع شركة روسية

النقل: رفع الرسوم على التراخيص لن يؤثر في الشاحنات السورية لأنها ممنوعة من دخول الدول العربية

«العدل»: ندرس ملاحظات

مجلس الوزراء حول مشروع قانون مهنة الحمامة

«نائب يسأل عن عدم

السماح للنواب باستيراد السيارات السياحية..

والاقتصاد: تربيثنا للحفاظ على القطع الأجنبي



السيارات ومعاملتها بنفس الإجراءات. ولم يكف النائب الدندن بالجواب فأحال رئيس المجلس حموده الصباغ الكتاب إلى لجنة الخدمات لإعداد التقرير اللازم حوله. وأكدت وزارة العدل جواباً لسؤال النائب نضال شريطي حول تأخر الانتهاء من مشروع قانون تنظيم مهنة الحمامة أن إدارة التشريع أرسلت المشروع إلى مجلس الوزراء بعد الانتهاء منه من اللجنة المشكلة لإعادة صياغته، مؤكداً أنه ورد كتاب من المجلس تضمن ملاحظات على المشروع وتمت إحالتها إلى إدارة التشريع لدراستها.

دفعت لقرار رفع الرسوم طلب الجانب الأردني من الشاحنة السورية التي تحمل لدولة ثالثة قطع الحدود فقط، لقطع الرسم والذي يصل إلى ٦٥٠ دولاراً علماً أن الحوالة يتم تقيدها ضمن المعبر باعتبار أن الشاحنات السورية ممنوعة من الدخول إلى الدول العربية. ورأى الكتاب أنه لا يوجد ضرر على الشاحنات السورية في زيادة الرسوم باعتبار أنها ممنوعة من دخول الدول العربية، مشيراً إلى أن الاتفاقيات الموقعة بين الدول تنص على مبدأ المعاملة بالمثل وبالتالي فرض ذات الرسوم من الجانب السوري على هذه

القرار، مضيفاً: لا أكتفي بهذا الجواب. وبناء على جواب النائب أحال رئيس المجلس الموضوع إلى اللجنة الاقتصادية والسياسات والاقتصادية للتعليق على هذا الموضوع. كما أجابت وزارة النقل على النائب الدندن وزميله ناصر سليمان حول انعكاس رفع رسوم المعابر على الاقتصاد السوري سلباً وإيجاباً. وأضاف الكتاب: كما تبين أن النقل البحري عبر لبنان إلى الأردن مكلف يستوفي من السيارة الأردنية عند عبورها سورية ١٥٠ دولاراً.

القرار مع الجهات المختصة وهي مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية والجمارك العامة واعتمدت الدراسة الاقتصادية في رفع الرسوم على عدة نقاط منها أنه تبين أن الجانب الأردني يستوفي من السيارة الشاحنة السورية ٦٥٠ دولاراً عند العبور على حين كان يستوفي من السيارة الأردنية عند عبورها سورية ١٥٠ دولاراً. وأضاف الكتاب: كما تبين أن النقل البحري عبر لبنان إلى الأردن مكلف يصل إلى ١١ ألف دولار في حين برأ عبر الأراضي السورية لا يتجاوز ٦٠٠ دولار، مشيراً إلى أن من النقاط التي

٧,٥ مليارات ليرة ديون مطاحن حمص على شركات القطاع العام

٥٠٠ طن حاجة المحافظة يومياً من الدقيق

«١٥٠ مليون ليرة لبناء مقر لفرع ومستودعات لتخزين الدقيق» | سلامة «الوطن»: إنتاجنا ١٥٣ ألف طن بتكلفة ٣٠ مليار ليرة العام الماضي

| حمص- نبيل إبراهيم

أكد مدير فرع حمص للشركة العامة للمطاحن سمير سلامة استلام ٢٠٠ ألف طن من القمح، تم طحنها وتحويلها إلى دقيق تمويني لزوم عمل المخازن في المدينة والريف. وبين سلامة في حديثه مع «الوطن» أن نسبة التنفيذ في أعمال فرع الشركة خلال عام ٢٠١٨ وصلت إلى ١١١ بالمائة، بينما وصلت كميات الدقيق الموزعة على مختلف الأفران الآلية والاحتياطية والخاصة إلى ١٥٣ ألف طن بقيمة ٣,٦ مليارات ليرة، لافتاً إلى أن حاجة محافظة حمص من مادة الطحين (الدقيق التويني) يومياً نحو ٥٠٠ طن بكلفة شراء ١٠٠ مليون ليرة، موضحاً أن إنتاج الفرع من المطاحن العامة والمتعاقد معها يومياً يصل لنحو ٣٧٠ طناً من الطحين فقط لتوقف مطحنة الوليد وخروجها عن العمل خلال العام الماضي، منوها بتأمين حاجة المحافظة من المحافظات الأخرى بحسب خطة الشحن. وأوضح سلامة أن لفرع الشركة خمس مطاحن تتبع لها بالمحافظة هي (مطحنة الهلال ومطحنة الوليد ومطحنة النجمة ومطحنة الزهراء ومطحنة تلتك)، مشيراً إلى أن مطحنة الهلال بالخدمة وتعمل بطاقة إنتاجية قدرها ١١٠ أطنان يومياً، ومطحنة تلتك حالياً قيد الانتهاء من عمليات تركيب الآلات، ووصلت نسبة إنجاز العمل فيها إلى ٨٥ بالمائة، ومن المتوقع وضعها بالخدمة خلال النصف الأول من العام الجاري بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦٠٠ طن يومياً، علماً أن كلفة عقد توريد



الآلات بلغت ١٦ مليون يورو.

وأكد سلامة أن مطحنة الوليد ما زالت خارج الخدمة، ويتم العمل على إعادة تأهيلها وزجها بالعمل على بند إعادة الإعمار بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ طن يومياً بدلاً من ٢٢٠ طناً، مشيراً إلى أن المطحنة في طور الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى المتضمنة الأعمال البنائية والإنشائية بقيمة ٣٩٥ مليون ليرة، مبيناً أنه سيتم المباشرة بأعمال المرحلة الثانية التي تتضمن استكمال الأعمال الإنشائية والهندسية لباقي أقسام المطحنة بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة فور الانتهاء من المرحلة

الأولى، تبقى المرحلة المتضمنة توريد وتركيب الآلات ومن المتوقع وضعها بالخدمة خلال النصف الثاني من هذا العام. ولفت مدير الفرع إلى أن كلاً من مطحنتي الزهراء والنجمة لا تزالان خارج الخدمة حتى تاريخه على الرغم من أن الدراسات المفصلة لهما جاهزة، إلا أنه لم يتم إدرجهما حتى تاريخه ضمن خطة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن الطاقة الإنتاجية لكل منهما تبلغ ١٠٠ طن يومياً ونسبة أضرار الآلات فيها ١٠٠ بالمائة ونسبة أضرار البنى التحتية بين ٥٠ و٦٠ بالمائة. ٣,٨ مليار ليرة مديونية على فرع حمص

و أشار سلامة إلى أن تكلفة إنتاج طن الطحين الواحد على الشركة حتى تصل إلى القرن تبلغ ٢٠٠ ألف ليرة، ويوزع على المخازن بمبلغ ١٨ ألف ليرة على أساس العجز التويني، مبيناً أن عدد الأفران والمخازن التي وضعت بالخدمة ضمن المحافظة ١٥٠ فرنًا بينها ١٨ فرنًا آلياً واحتياطياً، على حين أن هناك ١٠٠ فرن آخر متوقف عن العمل حالياً.

وكشف سلامة أن ديون فرع مطاحن حمص تبلغ نحو ٧,٥ مليارات ليرة مرتبة على عدد من المؤسسات وشركات القطاع العام منها ٣,٨ مليار ليرة مديونية على فرع حمص

الجرد يكشف عن نقص في بعض صالات السورية للتجارة بقيمة ١٣ مليون ليرة

| السويداء- عبير صيموعة

بين الجرد السنوي لصالة مؤسسة الدواجن المستنيرة من قبل فرع المؤسسة السورية للتجارة بنقص لدى أمين المستودع (أ.ش) بكمية التفاح المخزنة لدى وحدة التبريد لموسم ٢٠١٦-٢٠١٧ وبذمة مالية وصلت قيمتها إلى ٦ ملايين ليرة إضافة إلى أن وثائق الجرد لدى المؤسسة قد بينت كذلك نقصاً في صالة قنوات لدى عامل الصالة (س.ر) بقيمة تجاوزت ٣ ملايين ليرة الأمر الذي دفع إدارة فرع المؤسسة إلى تسليط كتب رسمية حصلت الوطن على نسخة منه لمطالبة أمناء كلا الصالنتين بضرورة تسديد مبالغ الذمم المالية المترتبة جراء وجود النقص في كلا الصالنتين لتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٨. وبينت أعمال لجان الجرد وجود نقص لدى أمين مستودع الغاز التابع لفرع المؤسسة (و.ح) بعد أن تبين وجود نقص لعدد الأسطوانات الذي وصل إلى ٧١ أسطوانة حيث قدر النقص بنحو ٤ ملايين ليرة والذي أكدته كذلك كتاب المطالبة المسطر من قبل فرع المؤسسة السورية والمؤرخ بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٨، ما يستوجب تحويل القضية إلى الجهات الرقابية في المحافظة لمعرفة أسباب النقص سواء أكان النقص جاء بسبب سوء النية أم الإهمال أو بقصد الاختلاس بدورها أشارت مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة هيام القطامي إلى أنه لا يمكن الجزم حالياً بأسباب النقص تلك حتى الانتهاء من قضية التحقيق في أسباب النقص رغم كتب المطالبة التي جرى توجيهها لأمناء الصالات المذكورة لتسديد الذمم المالية المترتبة عليهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النقص في صالة مؤسسة الدواجن ما زال قيد التحقيق منذ عامين لدى فرع الهيئة العامة للرقابة والتحقيق في السويداء التي لم تحصل إلى نتيجة في اعتماد ذلك التقرير لتوضيح أسباب النقص وتحديد مسؤولية أمين الصالة المذكورة حتى تاريخه.

تأهيل ٦٨٤ منشأة مبيت وإطعام و٣٤٥ منشأة مازالت خارج الخدمة

الكيال لـ«الوطن»: ٢٢٣ ألف زائر شغلوا مليون ليلة في فنادق ريف دمشق في ٢٠١٨

| الوطن

كشفت مدير سياحة ريف دمشق محمد واثل الكيال أن عدد زوار الفنادق من العرب والأجانب والسوريين لعام ٢٠١٨ بلغ نحو ٢٢٣٤٣٤ زائراً، منهم ١٧٣٢٢٧ زائراً عربياً، و٥٠٢٠٧ زوار من الأجانب، بعدد ليالي فندقية بلغ ١١٢٢٠٧٨ ليلة فندقية، وبلغ عدد الليالي الفندقية للزوار العرب ١٠١٥٣٤٧ ليلة، على حين وصلت ليالي الفندقية للزوار الأجانب ١٠٦٧٣١ ليلة، وبنسبة تزيد عن العام ٢٠١٧ نحو ٤٪ بالنسبة للزوار، و٢٧٪ بالنسبة لليالي الفندقية، مشيراً إلى أن نسبة إشغال الفنادق في ٢٠١٨ بلغت نحو ٤٠٪، على حين وصلت في ٢٠١٧ لحوالي ٣٦٪.

العمل الرقابي

وبين الكيال في حديثه مع «الوطن» أن المديرية تقوم بجولات دائمة على المنشآت السياحية في ريف دمشق من خلال لجان الضابطة العدلية ولجان الرقابة كما يتم العمل بالتنسيق مع الوزارة على تطوير العمل الرقابي في المديرية،

معلناً عن تنظيم ضبوط بحق ٥١ منشأة إطعام، و١٥ ضبوط بحق مكاتب سياحة وسفر وذلك في عام ٢٠١٨، منوهاً بأن المخالفات تتعدّد أنواعاً بين إدارية وأمور صحية ومالية ومخالفة أصول الترخيص السياحي.

ولفت الكيال إلى أن اللجان نظمت ٢٣ ضبوط بحق منشآت الإطعام وضبوط واحد مكتب سياحة وسفر في الشهر الأول من عام ٢٠١٩، مبيناً الهدف الذي تعمل عليه المديرية وهو الوصول إلى بيئة تشغيلية خالية من المخالفات وليس تنظيم أكبر عدد من المخالفات، والاستمرار في معالجة المعوقات القائمة أمام ذلك.

وكشف الكيال أن عدد منشآت الكلي التي تم تأهيلها بلغ ٦٨٤ منشأة منها ٣٤٥ منشأة خارج الخدمة و١٢٤ منشأة مؤهلة وفق المرسوم ١١ لعام ٢٠١٥ وفي التفاصيل وصل عدد منشآت المبيت التي تم تأهيلها بشكل كلي إلى ٢١٣ منشأة، ٩٠ منشأة منها خارج الخدمة حالياً، على حين وصل عدد منشآت المبيت التي تم تأهيلها وفقاً للمرسوم إلى ٤٠ منشأة، فيما بلغ عدد منشآت الإطعام الكلي ٣٤٧ منشأة، ٢٢٢



الإطعام المؤهلة وفقاً للمرسوم نفسه ١٢ منشأة. وأوضح الكيال أن عدد المشاريع السياحية قيد التنفيذ بلغ ١١٩ منشأة مبيت سياحي، و٥٧ منشأة إطعام، فيما وصل عدد طلبات الحصول

على رخصة إشادة أو توظيف سياحية في عام ٢٠١٨ إلى ٨ طلبات، وفي عام ٢٠١٨ وصل عدد المنشآت التي عادت للعمل إلى ١٢ منشأة ٦ فنادق و٦ منشآت إطعام».

خطة المديرية

وكشف الكيال عن خطة عمل المديرية لعام ٢٠١٩، والتي يندرج ضمنها الخريطة الاستثمارية السياحية لمحافظة ريف دمشق وهي دليل بيانات متكامل للمنشآت والمشاريع السياحية ومناطق التطوير السياحي ومواقع محددة، كقرص استثمارية في مجال السياحة ضمن حدود المحافظة، حيث تعمل المديرية على جرد ومسح متلال المواقع المؤهلة للاستثمار السياحي العائدة للجهات العامة لإعدادها بهدف عرضها كقرص استثمارية، ويتم تحديثها بشكل مستمر حسب التغييرات التي تطرأ على المنشآت والمشاريع السياحية مع وجود فرص جديدة قابلة للاستثمار. وأشار الكيال إلى أنه يتم العمل على جرد جميع المشاريع المتعثرة والمتوقفة وإدراجها على

قاعدة بيانات الكترونية وتحديثها ومتابعتها، والتواصل مع أصحابها الراغبين في معالجة أوضاعهم والعودة إلى العمل ودراسة طلباتهم للوقوف على الحاجات الحقيقية للإقلاع بها مجدداً بالتنسيق مع الجهات المعنية، منوهاً بأنه يتم التركيز على عملية التدريب والتأهيل السياحي بهدف رفد القطاع السياحي بالكوادر المدربة والمؤهلة، وذلك مع عودة دخول وتأهيل المنشآت والمرافق السياحية وتشجيع وتنامي حركة الاستثمار السياحي بشكل تدريجي، إضافة إلى ربط المعارف النظرية المكتسبة لدى الطلبة بالمهارات المطلوبة.

هذا وأشار الكيال إلى أن المديرية تقوم بحصر جميع الخدمات والمعاملات ذات الصلة المباشرة مع المستثمرين والبدء بخطة تنفيذية لتبسيط الإجراءات وفق رؤية الوزارة التي تسهم في اختصار مدة إنجاز معاملاتهم، لافتاً إلى أنه تتم دراسة احتياجات المحافظة من منشآت سياحية، مبيت وإطعام، وذلك وفق الطبيعة السياحية والجغرافية وعدد سكان الوحدة الإدارية وغيرها.